الامير وسكرتير حكومته سمير الرفاعي من الناحية الاخرى يوم ١٩٣٧/٥/١٥ والتي قام بترجمتها سمير الرفاعي نفسه. يقول دوف هوز في تقريره: "بعد تبادل بعض جمل الترحيب ونقل سلام شرتوك الى الامير، سألته عن موقفه تجاه السعي بمشروع استيطاني جديد في شرقي الاردن مقابل دعمه ماليا واقتصاديا. وكان جوابه رسميا من ناحيتي المضمون والاسلوب - ربما بتأثير وجود سمير بك - قائلا ان عليه اخذ التطورات في فلسطين بعين الاعتبار قبل اتخاذ اية خطوة اخرى. كما شكا من عدم وجود اية نية لدى اليهود والانجليز لحل المشكلة، الامر الذي يقلل من فعاليته لايجاد مثل ذلك الحل. فاكدت له على رغبتنا في ايجاد الحل العربي ولكني قلت انه بغض النظر عما ستكون استنتاجات تقرير اللجنة الملكية فان باستطاعتنا التوصل الى اتفاق حول بعض الامور المحددة. فكرر الامير مرة اخرى قوله ان الطريق الوحيد امامه هو انتظار حل انجلترا للمشكلة، وبموجب ذلك الحل سيقوم برسم خطواته اللاحقة. (أ.ص.م. ملف س ٢٥/٣٤٨٦ بالعبرية).

واذا كان التحالف السياسي قد بدأ بالارتباط المصلحي بين الامير والوكالة حول قضية اراضي غور الكبد، فان توثيق ذلك التحالف ادى مع المدة الى هبوط القيمة الاقتصادية للتعاقد حول تلك الاراضي. لذلك نجد محمد الانسي يؤكد اثناء لقائه بالياهو ساسون يوم ١٩٣٩/١١/٢٨ على "ان الامير لم يهدف في البيان الذي اصدره مؤخرا في الصحف حول غور الكبد الى الاساءة لنا (اي للوكالة) بل انه هدف الى الترويج لاراضيه بهدف ايجاد مستثمرين جدد بعد ان اعلنت الوكالة بانها لن تجدد الاوبشن لفترة اضافية". (أ.ص.م. ملف س ٢٥/٣٤٨٥ بالعبرية).

ومع ذلك فقد بقيت مسألة تجديد الاوبشن متعلقة حتى نهاية سنة ١٩٣٩. كما بقي الامير يستعملها كغطاء رسمي للقروض والمساعدات التي كان يطلبها من الوكالة. وفي ١٩٣٩/١٢/٥ كتب محمد الانسي الى الياهو ساسون يقول: "من جهة الاوبشن فقد